وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المعارف
كلية العلوم المالية والادارية
قسم العلوم المالية والمصرفية

المرحلة الرابعة

٢٠٢٤ / ٢٠٢٥

التمويل الدولي

المحاضرة الرابعة

أ.م.د. محمد فخري سعدالدين

- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات).
- ميزان التحويلات من جانب واحد.
- ميزان حساب رأس المال.
- حركة رؤوس الأموال طويلة الاجل.
- حركة رؤوس الأموال قصيرة الاجل.

٢- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات)

ويشمل الصادرات والواردات التجارية وغير التجارية التي لا يمكن رؤيتها من قبل الأجهزة الجمركية باعتبارها لا تمر بجهاز الجمارك. وهو لذلك يسجل الاستلامات لقاء بيع الخدمات والتي تدعى بالصادرات غير المنظورة مقابل المدفوعات التي تنفق لغرض شراء الخدمات والتي تدعى بالواردات غير المنظورة ويضم هذا الميزان الخدمات الرئيسية التالية:

١- خدمات النقل

وتتضمن المدفوعات والمستلمات الناجمة عن نقل المسافرين ونقل السلع عبر الخطوط البرية والبحرية وكذلك رسوم الموانئ ونفقات اصلاح السفن والطائرات ورسوم العبور(الترانسيت).اما خدمات المواصلات فقد توسعت في عصرنا بفضل التقدم العلمي لتشمل الهواتف النقالة إضافة الى الاعتيادية والبريد المتطور وخدمات الراديو والاقمار الاصطناعية والانترنيت.

وتسجل خدمات النقل في حالة حصول الدولة عليها من دول أخرى في الجانب المدين أي انها تعامل كسلع مستوردة. اما اذا قدمت الدلة تلك الخدمات لدولة أخرى فأنها تسجلها في الجانب الدائن من ميزان التجارة غير المنظورة.

جـ - حساب الذهب والاحتاطي النقدي الأجنبي

يشمل هذه الحساب او الميزان التغيرات التي تطرأ على ارصدة الذهب والاحتياطيات النقديه الاجنبيه لدى السلطات النقدية سواء بالزياده او بالنقصان فالبلد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري وميزان حساب راس المال يواجه هذا العجز من خلال السحب على الاحتياطات الاجنبيه والذهبيه لدى البنك المركزي . وبالمثل فأن البلد الذي يتمتع بفائض في ميزان المدفوعات فأنه يلجأ الى بناء احتياطات جديدة من الذهب والعملات الاجنبيه . فالذهب شأنه شأن السلع الأخرى المصدره يباع للحصول على العملات الجنبية لتحويل العجز في ميزان المدفوعات والناجم عن زيادة مدفوعات البلد للأجانب عن استلاماته منهم طالمها ان الذهب مقبول لشراء العملات الجنبيه . فاذا زادت ارصده البلد من الذهب معنا ذلك دخول او استيراد الذهب ويتم تسجيسل الذهب المستورد في الجانب المدين من ميزان الذهب كسلع مستورد . وبالمقابل يشير نقصان الارصده الذهبيه الى خروج الذهب او تصديره . وعند تصديره يسجل في الجانب الدائن كما في السلع الأخرى وعليه فأن الذهب عند دخوله واستيراده تسجل في الجانب المدين اما في حاله خروجه وتصديره يسجل في جانب الدائن من الميزان النقدي

ان تحركات الذهب ليست تحركات تلقائيه وانما ناجمه عن وجود حالت العجز او الفائض في ميزان المدفوعات . ففي حاله تعرض ميزان المدفوعات للعجز فأن البلد سيتجه الى استنزاف كميه من الارصده الذهبيه والنقديه الاجنبيه من خلال بيعها للأجانب وفي حاله وجود فائض في ميزان المدفوعات فأن ذلك ستعكس في زياده الارصده الذهبيه والنقديه لدى السلطات النقديه

د – حساب فقرة السهو والخطاء

يقونفس الفتره في ميزان المدفوعا تم ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج الى ان كل عمليه اقتصاديه تسجل مرتين مره في الجانب الدائن ومره في الجانب المدين . ولذلك فأن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازن من الناحيه الحسابيه . ولكن في بعض الحالات لا يتحقق مثل هذا التوازن لصعوبه الحصول على معلومات احصائيه دقيقه عن المعاملات الدوليه التي تدخل في ميزان المدفوعات . فقد يحصل اختلاف في تقدير نفس الفقره في ميزان المدفوعات من قبل اجهزه الجمارك ومراقبه التحويل الخالرجي في البنك المركزي كأن تقوم اجهزه الجمارك بتقدير قيمة واردات البلد من المواد الغذائيه ب (٥٠٠٠) مليون دولار ويتم تقدير نفس الفقره من قبل دائرة التحويل الخارجي في البنك المركزي ب (٤٩٠٠) ملون دولار وهكذا فأن حصول تباين بين الارصده الدائنه والمدينه سواء تعلق الامر باختلاف او حصول سهو في تثبيت بعض الفقرات فأن ذلك يستوجب ادخال فقرة في الموازنه تسمى بسهو والخطأ حيث يتم الاستعانه بها لتحقيق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات . وفي أحيان أخرى تضيف الحكومه وارداتها من الاسلحه والمعدات العسكريه ضمن فقرة السهو والخطأ رغبتا منها في الحفاض على اسرارها العسكريه وبذلك تضهر هذه الفقره كبيره في تلك الدوله التي تزيد مستورداتها الحربيه

التوازن و الاختلاف في ميزان المدفوعات

- التوازن في ميزان المدفوعات يعني الحاله التي تتكافأ فيها الإيرادات التي تحصل عليها الدوله من صادراتها المختلفه مع المدفوعات الناجمه من الاستيرادات المختلفه
- العجز : هو الحاله التي لا تتكافأ فيها الايرادت التي تحصل عليها الدوله من صادراتها مع المدفوعات الناشئه عن الاستيرادات حيث تتفوق المدفوعات الى الخارج بسبب الاستيرادات على الإيرادات الناجمه من الصادرات
- هناك نوعين من العجز :

عجز مؤقت : والذي يحدث بسبب ظرف طارئ ويمكن معالجته وتسويته باستخدام الفائض لدى الدوله في حساب رأس المال

عجز مستمر : ويسمى بالاختلال في التوازن وهذا يعني استمرار العجز في الميزان لسنوات طويله دون حل وزيادته سنه بعد أخرى يحدث ذلك عندما تعاني الدول من انكماش في صادراتها بشكل نسبي او مطلق

أسباب اختلال ميزان المدفوعات

هناك مجموعه من الأسباب تساهم في حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات من أهمها :

١- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية

وذلك لوجود علاقة قويه بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد في ذلك البلد . فكلما كان سعر الصرف لعمله البلد اكبر من قيمتها الحقيقيه فسيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار السلع المنتجه في هذا البلد من وجه نضر البلدان الأخرى . فمثلا لو ان العراق يقوم بتصدير القمح وكان سعر الطن الواحد في العراق (١) مليون دينار وان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار هو (١٢٥٠) دينار لكل دولار فهذا يعني ان قيمة الطن الواحد بنسبه للأجانب سوف يكون (٨٠٠) دولار . فلو قام العراق برفع سعر صرف عملته لتصبح (٧٥٠) دينار لكل دولار فهذا يعني ان قيمة الطن الواحد بالدولار سوف تصبح بالنسبه للأجانب المستوردين (١٣٣٣.٣) دولار وهذا يمثل فارق كبير في السعر بالنسه للمستوردين

- كل ذلك سوف يؤدي الى ارتفاع أسعار ذلك البلد من وجه نظر البلدان الأخرى ويقود الى انخفاض الطلب على منتجاته في الخارج وانخفاظ في صادراته ومن ثم اختلال في ميزان المدفوعات

٢- أسباب هيكليه :

وهي الأسباب التي تنشأ من خلال عمليات التجارة الخارجية أي ما يتعلق بصادرات او الاستيرادات اضافه هيكل الناتج المحلي وينطبق ذلك بشكل واضح على دول الناميه فغالبيه هذه الدول تعاني اقتصاداتها كونها اوحاديه الجانب حيث تعتمد على تصدير سلعه واحده او سلعتين مما يجعل مواردها مورتبطه بوضع الصادرات لهذه السلعه ففي حالة توقف تصديرها او تعرض أسعارها للانخفاظ او هبوط الطلب عليها لسبب او اخر

٣- أسباب دوريه :

وهي أسباب تتعلق بتغيرات الدوريه التي تمر بها الأقطار المتقدمه عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار والتي تدعى بالدورات التجاريه مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل بشكل دور ومتعاقب

٤- الظروف الطارئه :

وهي أسباب عرضيه تحدث في مختلف البلدان مثل الكوارث الطبيعيه كالفيضانات او الجفاف او الزلازل او تدهور الأوضاع السياسيه وهذه الحلالت تؤدي الى اختلال في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض في حصيله الصادرات من النقد الأجنبي

طرق معالجه الاختلال في ميزان المدفوعات

ان وجود اختلال في ميزان مدفوعات الدوله يعتبر من اهم المؤشرات الاقتصاديه خطوره على الاقتصاد الوطني . ولذالك ينبغي العمل وبشكل جدي على معالجه تلك الاختلالات وعدم استمرارها . ولمعالجه الاختلال في ميزان المدفوعات هناك طريقتين

الطريقة الأولى : التصحيح من خلال اليه السوق تشتمل هذه الطريقة على الإجراءات التاليه

أ – تعديل السعر والدخل عن طريق استخدام سياسات نقديه وماليه توسعيه او انكماشيه لتأثير على أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا مقابل منتجات توردها دول أخرى لجعل الصادرات ارخص (او اغلى) نسبيا والواردات ارخص (او اغلى) نسبيا مقومه بالعملة الاجنبية وفي هذه المجال هناك رأيان حول أسلوب المعالجه

١- الرأي الكلاسيكي والذي يرى ان التوازن في الميزان انما يتم بفعل تغيرات الأسعار حسب نضريه كمية النقود وقانون ساي

٢- الرأي الكنزي والذي يرى ان عملية التوازن التلقائي لا تتم الا من خلال تدخل السلطات النقدية واعطاع دور اكبر لدوله

ب – تعديل أسعار الصرف

وتشمل تخفيض قيمه العملة لجعل الصادرات او الواردات ارخص (او اغلى) قياسا بالعملة الاجنبية على سبيل المثال تخفيض سعر صرف الدينار قياسا بالدولار يساهم في تخفيض أسعار المنتج العراقي المصدر الى الخارج وبالتالي زياده القدرة التنافسية للصادرات العراقية في الخارج

الطريقة الثانية : التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات يأتي دور الحكومات للتدخل بشكل مباشر لغرض معالجه الخلل تجنبا لاستمراره وللحد من الاثار الاقتصادية الناجمة عنه من ناحيه أخرى ويتم ذلك باستخدام جمله من الاجراءات يمكن تحديدها على النحو التالي

- اجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تشمل بيع الأسهم والعقارات المحلية للأجانب للحصول على العملة الاجنبية او استخدام الذهب والاحتياطيات الدولية المتاحة
- اجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني وتشمل طلب القروض الخارجية وبيع جزء من الاحتياطي من الذهب في الخارج او بيع الأسهم والسندات التي تملكها الحكومات في المؤسسات الحكومية

نهاية المحاضرة